مجلة الدراسات التربوية والعلمية - كلية التربية - الجامعة العراقية
العدد الخامس والعشرون - المجلد السابع - اللغة العربية - حزيران 2025 م
doi.org/10.52866/esj.2025.07.25.08

آراء ومسائل نسبها ابن هشام إلى الزمخشري في كتابه مغني اللبيب ولم يتثبت من نسبتها

محمد طلب مروان
الجامعة العراقية _ كلية التربية
muhammad.t.marwan@aliraqia.edu.iq

مستخلص:

يهدف البحث إلى تتبُّع بعض المسائل والآراء التي نسبها المصنِّف (ابن هشام) إلى الزمخشري وبيان حقيقة تلك النسبة فيها، وقد اخترت الزَّمخشريَّ لكثرة ورود اسمه عند المصنِّف مع أنَّه يذكر غيره من اللغويين، وكذلك لسهولة الرجوع إلى كتب الزمخشريِّ، وقد تبيَّن لي أنَّ كثيرًا من تلك المسائل والآراء لم يذكرها الزمخشريِّ على الوجه الذي أشار إليه المصنِّف، فبعضها فيها توهُّم واضح وبعضها نقلها على ظاهرها مع أنَّ الزمخشريِّ قد صرَّح في موضع آخر من كتبه بما يبين موقفه فيها، وبعضها لم ينفرد بالقول فيها بل سبقه أو تبعه غيره من اللغويين على خلاف ما صرَّح به المصنِّف، وختامًا فإنَّ مغني ابن هشام يُعدُّ من أوسع وأدقِّ ما صنَّف فقد سارت به الركبان؛ لأنَّه جاء بعرض لموضوعات الكتاب أو لدقائقها بشيء لم ينسج على منواله كما صرَّح في مقدِّمته وحُقَّ له ذلك إلا أنَّه لسعة علم العربيَّة لا بدَّ أن يعثر على أمور طغت بها الأقلام أو سبق إليها اللسان هذا والإنسان محلُّ السهو والنِّسيان والحمد لله على التَّمام.

Opinions and issues attributed by Ibn Hisham to Al-Zamakhshari in his book Mughni al-Labib"that have not been verified

mohammed talab marwan
college Of Education - AL-Iraqi University

Abstract :

The research aims to trace some of the issues and opinions that the author attributed to Al-Zamakhshari and to clarify the truth of that attribution in them. I chose Al-Zamakhshari because his name was frequently mentioned by the author, although he mentions other linguists, and also for the ease of referring to Al-Zamakhshari's books. It became clear to me that many of those issues and opinions were not mentioned by Al-Zamakhshari in the manner that the author indicated. Some of them contain a clear illusion, and some of them he conveyed on their appearance, although Al-Zamakhshari had stated in another place in his books clarifying his position on them. Some of them he did not say alone in them, but other linguists preceded or followed him, contrary to what the author stated. In conclusion, Mughni Ibn Hisham is considered one of the most comprehensive and accurate of what he wrote, as it has been widely used. Because he presented the book's topics or its details in a way that was not woven in his style, as he stated in his introduction, and he had the right to do so, except that due to the breadth of his knowledge of Arabic, he must stumble upon matters that pens have overlooked or that the tongue has preceded. This is because man is prone to forgetfulness and negligence, and praise be to God for the completion.

مقدمة

إنَّ الناظر في كتب ابن هشام يجد أنَّ بناءها قد أحكم فقد يعتقد أو يظن أن لا يرد عليها ما يرد على غيرها من المصنَّفات، وحُق له ذلك فما قيل عن ابن هشام أنَّه أنحى من سيبويه عن فراغ وقلة فهم أو ضرب من المبالغة والتجوُّز في الكلام، وإنَّما قيل؛ لأنَّ علمه قد سارت به الركبان ووصل خبره الآفاق؛ لِما له من حجة بينة ولغة قل من ينسج على منوالها، لكن مع ذلك فلا يخلو مؤلَّف من نقص مهما بلغ الجمال والكمال فيه، وسنعرض في هذا البحث لشيء من ذلك وهي بعض الآراء والمسائل نسبها ابن هشام ولم يدقق النظر سواء أكان من جهة النسبة إلى قائليها أم من جهة فهمه لأقوالهم مع أنَّ فهمه قد يخالف الحقيقة عند أصحابها؛ واخترت المسائل في هذا البحث التي نسبها إلى الزَّمخشري لأنِّي وجدته كثير النقل عنه وكثيرا ما يورد أقواله مفنِّدا تارة لها أو مناقشًا وغالبا ما يردُّ عليها ويبين وجه الخطأ والوهم فيها، فدعاني ذلك إلى مزيد من البحث والنَّظر في تلكم المسائل، واقتصرت في بحثي هذا على الجزء الأول من الكتاب، وعند بحثي لها وجدت كثيرًا منها على غير ما ذكره ابن هشام؛ سواء أكانت من جهة قوله لها ونقله أم من جهة فهمه؛ ثمَّ احتكمت في بعضها ممَّا ظاهره قد يفهم منها ما توهمه المصنِّف إلى ما يشبهها في غيرها من المواضع أو ما صرَّح عن مذهبه فيها في بعض كتبه وبينت الوجه الذي يراه في ذلك .

المبحث الأول

مسائل في الحروف المفردة

المسألة الأولى: (نسب القول إلى الزَّمخشري بالجزم بما يقوله سيبويه والجمهور في معنى التصدير لهمزة الاستفهام إذا وقعت بعد حروف العطف كما في قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ﴾[1]).

ذكر المصنِّف في كلامه عن الخلاف بين الجمهور والزمخشري وجماعة في همزة الاستفهام أنَّ الزمخشري جزم في بعض المواضع بما يقوله الجماعة وجوَّز الوجهين في موضع فقال في: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ﴾[2]، دخلت همزة الإنكار على الفاء العاطفة جملة على جملة، ثمَّ توسَّطت الهمزة بينها، ويجوز أنْ يعطف على محذوف أي: أيتولون فغير دين الله يبغون[3].

عقَّب البدر الدَّماميني على ذلك فذكر أنَّ ما حكاه عنه في الوجه الأوَّل مشكلٌ، وإنَّما جاء الإشكال من جهة نقل الكلام على غير ما هو عليه، وتقرير الإشكال: أنَّ دخول الهمزة على الفاء هو نفس توسُّطها بين الجملتين، فكيف يعطف توسُّطها على دخولها بحرف العطف المقتضي للتَّرتيب وللتَّراخي، ونصُّ ما في الكشَّاف[4]: دخلت همزة الإنكار على الفاء العاطفة جملة على جملة، والمعنى: فأولئك هم الفاسقون فغير دين الله يبغون، ثمَّ توسَّطت الهمزة بينها، هذا كلامه ولا إشكال فيه،

قلت: في دعوى المصنِّف أنَّ الزمخشريَّ في بعض الموضع جزم بما تقوله الجماعة من جواز **الوجهين**

(1) سورة آل عمران: 83.
(2) سورة آل عمران: 83.
(3) ينظر: مغني اللبيب 23، 24.
(4) ينظر: الكشاف 407/ 1.

نظر؛ وذلك لأنَّ ظاهر كلامه في مواضع كثيرة في الكشَّاف أنَّ الهمزة داخلة على العاطف المذكور من غير أن يكون هناك تقديم للهمزة على حروف العطف وتأخيرها، وهذا مكشوف من قوله: ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ﴾[1]، الفاء معلِّقة للجملة الشرطيَّة بالجملة قبلها على معنى السَّببيَّة، والهمزة لإنكار أن يجعل خلوُّ الرسل قبله سببًا لانقلابهم على أعقابهم بعد هلاكه بموت أو قتْلٍ مع علمهم أنَّ خلوَّ الرُّسل قبله، وبقاء دينهم متمسَّكًا به يجب أن يجعلَ سببًا للتمسُّك بدين محمَّدٍ عليه الصَّلاة والسَّلام[2].

أقول: لم أجد عند الزمخشري هذا الجزم الذي ادَّعاه المصنِّف من أنَّه جزم في بعض المواضع بما يقوله الجمهور وهو قولهم: إنَّ همزة الاستفهام تقدمت بعد تأخرها على حروف العطف للدلالة على تمام تصديرها، بخلاف أخواتها من أدوات الاستفهام فإنَّها تتأخر عن حروف العطف، بل وجدته يجوِّز الأمرين، وهو القول بما يقوله الجمهور أو أنَّه يقدر جملة محذوفة يعطف عليها الجمل التي دخلت عليها حروف العطف حتى لا يقول بمعنى التصدير والله أعلم.

المسألة الثانية: (نسب المصنِّف القول بمجيء الواو بمعنى الإباحة كأو للزمخشري دون غيره)

ذكر المصنِّف أنَّ الزَّمخشريَّ[3]، عند الكلام على قوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾[4]، ذكر أنَّ (الواو) تأتي للإباحة، نحو: جالس الحسن وابن سيرين، وأنَّه إنَّما جيء بالفذلكة؛ دفعًا لتوهُّم الإباحة في قوله: ﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾[5]، وقلَّده في ذلك صاحب الإيضاح البياني[6]، ولا تعرف هذه المقالة لنحويٍّ[7].

في الكشاف أنَّ الزمخشري عند حديثه عن هذه الآية ذكر أنَّه إنْ قلت: فما فائدة الفذلكة؟ قلت: الواو قد تجيء للإباحة في نحو قولك: جالس الحسن وابن سيرين؛ ألا ترى أنَّه لو جالسهما جميعا أو واحدًا منهما كان ممتثِّلا، ففذلكت نفيا لتوهم الإباحة، وأيضا ففائدة الفذلكة في كل حساب أنْ يعلم العدد جملة كما علم تفصيلا ليحاط به من جهتين فيتأكَّد العلم[8].

ذكر السيرافي أنَّه مِمَّا يقع فيه (الواو) و (أو) بمعنى واحد ما كان من التخيير بمعنى الإباحة كرجل أنكر على ولده مجالسة ذوي الزيغ والريب وأراد أنْ يعدل به إلى مجالسة غيرهم فقال له: دع مجالسة أهل الريب وجالس الفقهاء والقراء وأصحاب الحديث، أو قال له: جالس الفقهاء والقرَّاء أو أصحاب الحديث «فذلك كله بمعنى واحد؛ لأن مفهوم الكلام أنَّه لا يمكنه مجالسة جميع من ذكره، وإنْ كانت (بالواو) فإنَّ المراد أنْ لا تجالس أهل الرَّيب، والقصد: جالس من شئت من الفقهاء والقرَّاء وأصحاب الحديث، أو «تؤدي هذا المعنى لأنَّها في التخيير كأنَّه قال: جالس إنْ شئت

(1) سورة آل عمران: 144.
(2) ينظر: شرح المزج 112/ 1، 122.
(3) ينظر: الكشاف 269/ 1.
(4) سورة البقرة: 196.
(5) سورة البقرة: 196.
(6) هو محمد بن عبدالرحمن بن عمر أبو المعالي جلال الدين القزويني الشافعي المعروف بخطيب دمشق ولد في الموصل سنة 665هـ وتوفي في دمشق سنة 739هـ ينظر: الوافي بالوفيات 242/ 3، وينظر: الدرر الكامنة 6-3/ 4، وينظر: النجوم الزاهرة 318/ 9، وينظر: طبقات الشافعية الكبرى 239-238/ 5.
(7) ينظر: مغني اللبيب 90، 91.
(8) ينظر: الكشاف 269/ 1.

هـؤلاء، وإنْ شـئت فأكثـر منهـم وإنْ شـئت فاجمـع بينهـم[1].

ذكـر القزوينـي أنَّ قولـه تعـالى: ﴿ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾[2]؛ لإزالـة توهُّـم الإباحـة كـما في نحـو قولنـا: جالـس الحسـن وابـن سـيرين، وليعلـم العـدد جملةً كـما علـم تفصيـلاً؛ ليُحـاط بـه مـن جهتـين فيتأكـد العلـم وفي أمثـال العـرب علـمان خـير مـن علـم، وكـذا قولـه كاملـة تأكيـد آخـر، وقيـل: أي كاملـة في وقوعهـا بـدلًا مـن الهـدي، وقيـل أريـد بـه تأكيـد الكيفيَّـة لا الكميَّـة حتَّـى لـو وقـع صـوم العـشرة عـلى غـير الوجْـه المذكـور لم تكـن كاملـة[3].

ذكـر الصَّاحبـي أنَّ العـرب تقـول: عَـشَرةٌ وعَـشَرة فتلـك عـشرون، وذلـك زيـادة في التَّأكيـد ومنـه قولـه جـلَّ ثناؤه: ﴿ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾[4]، وإنَّـما قـال هَـذَا لنفـي الاحتـمال أنْ يكـون أحدُهمـا واجبـاً إمَّـا ثلاثـة وإمَّـا سـبعة فأُكِّـد وأزيـل التَّوهُّـم بـأنْ جُمِـعَ بَيْنَهـما[5].

وقـد رجـع المصنِّـف عـمَّا قالـه هنـا فقـد قـال في حواشـيه عـلى التَّسـهيل: إنَّ (أو) تـأتي للجمـع كالـواو ثـمَّ قـال: **فـإن قلـت**: كيـف وافقـت عـلى أنَّ (أو) في الإباحـة بمنزلـة (الـواو) مـع تفريـق جماعـة مـنْ حذَّاقهـم بـين جالـس الحسـن وابـن سـيرين، وقولـك: أو ابـن سـيرين، **قلـت**: الصَّـواب أنْ لا فـرق فإنَّـه إذا قيـل بالـواو كانـتْ للجمـع بـين المتعاطفـين في معنـى العامـل، وهـو إباحـة المجالسـة فكأنَّـه قيـل: أبحـت مجالسـتهما ومـنْ أبيحـت لـه المجالسـة لم تلزمـه، ولم يمتنـع عليـه إفـراد أحدهمـا ولا الجمـع بينهـما؛ لأنَّ معنـى كـون الـشَّيء مباحًـا أنَّـه لا حـرج في فعلـه ولا في تركـه[6].

تقريـر المسـألة: تبـيَّن لي مـن بحـث المسـألة أنَّ المصنِّـف قـد توهَّـم بذلـك، وأنَّ القـول بمجيء الـواو لمعنـى الإباحـة كأو قـد قـال بـه كثـير مـن النحويـين كـما نقلنـا ذلـك والله أعلـم.

المبحث الثَّاني

مسائل في الحروف المبنية على حرفين وأكثر

المسـألة الأولى: ذكـر المصنـف الاتفـاق في تفسـير الوحي بالإلهـام في قولـه : ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا ﴾ **ونسـب ذلـك إلى أبي عبـدالله الـرازي)**

ذكـر المصنِّـف في كلامـه عـن (أن) مـن أنَّهـا تكـون مفسِّـرة إذا سـبقها معنـى القـول دون حروفـه، وزعـم الزمخـشريُّ أنَّ التـي في قولـه تعـالى: ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا ﴾[7]، مفسِّـرة وردَّه أبـو عبـدالله الـرَّازي[8]، وأنَّ ذلـك عـلى خـلاف القيـاس، والوحـي هنـا إلهـام باتِّفـاق، وليـس في الإلهـام معنـى القـول، قـال: وإنَّـما هـي مصدريَّـة، أي: باتِّخـاذ الجبـال بيوتـا[9].

ذكـر الفخـر الـرازي في تعليقـه عـلى هـذه الآيـة أنَّ صاحـب (الكشـاف) قـال : ﴿ أَنِ ٱتَّخِذِى ﴾ هـي (أن) المفسِّـرة؛ لأنَّ الإيحـاء فيـه معنـى القـول، فـإن قيـل: مـا معنـى (مـن) في قولـه : ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا ﴾[10]، وهـلا قيـل في الجبـال وفي الشـجر؟ قلنـا : أريـد بـه معنـى البعضيـة، وأنْ لا تبنـي بيوتهـا في كل جبـل وشـجر، بـل في مسـاكن توافـق مصالحهـا

(1) ينظر شرح السيرافي 441/ 440/ 3.
(2) سورة البقرة: 196.
(3) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة ص68.
(4) سورة البقرة: 196.
(5) ينظر: الصَّاحبي في فقه اللغة 70.
(6) ينظر: شرح المزج 344/ 1، 345.
(7) سورة النحل: 68.
(8) ينظر: تفسير الرازي مفاتيح الغيب 237،236/ 20.
(9) ينظر: مغني اللبيب 48.
(10) سورة النحل: 68.

وتليق بها.

المسألة الثانية : ظاهر قوله تعالى: (أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا) أمر، وقد اختلفوا فيه، فمن النَّاس من يقول لا يبعد أنْ يكون لهذه الحيوانات عقول، ولا يبعد أنْ يتوجه عليها من الله (تعالى) أمر ونهي، وقال آخرون: ليس الأمر كذلك بل المراد منه أنَّه (تعالى) خلق فيها غرائز وطبائع توجب هذه الأحوال[1].

وعند السمعاني أنَّ قوله (تعالى): ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا ﴾[2]، وأوحى ربك، أي: ألهم ربك، والوحي في اللغة هو إعلام الشيء في السترة ، وقد يكون ذلك بالكتابة، وقد يكون بالإشارة وقد يكون بالإلهام، وقد يكون بالكلام الخفي، وقال بعضهم معنى قوله : (وأوحى ربك إلى النحل)، أي: جعل في غرائزها ذلك ، وقيل: أوحى بمعنى سخر، وذلل[3].

وفي تفسير الثعلبي ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا ﴾[4]، أي: ألقى على مسامعها أو قذف في أنفسها ففهمته[5].

ذكر الزمخشري أنَّ الإيحاء إلى النَّحل إلهامها والقذف في قلوبها وتعليمها على وجه هو أعلم به ، لا سبيل لأحد إلى الوقوف عليه، وإلا فنيَّقتها في صنعتها ، ولطفها في تدبير أمرها ، وإصابتها فيما يصلحها، دلائل بينة شاهدة على أنَّ الله أودعها علماً بذلك وفطنها، كما أولى أولي العقول عقولهم، وتأنيثه على المعنى (أَنِ اتَّخِذِي) (هي أنْ المفسِّرة؛ لأنَّ الإيحاء فيه معنى القول[6].

أقول: تقرير المسألة: تبين لي أنَّ المصنِّف لم يتثبت في مسألة ادِّعائه الاتفاق في تفسير الوحي في الآية، فهو وإنْ كان المشهور ما ذهب إليه أنَّه فسِّر بمعنى الإلهام عند كثير من المفسرين إلا أنَّ بعضهم ذهب إلى ما أشار إليه الزمخشري من أنَّ الإلهام فيه معنى القول، وأنَّه يمكن توجهه بأكثر مما نصَّ عليه المصنِّف كما لم أجد ما ذكره عن الرَّازي في ردِّه على الزمخشري والله أعلم.

تقرير المسألة: تبيَّن لي من بحث المسألة أنَّ المصنِّف قد توهَّم بذلك، وأنَّ القول بمجيء الواو لمعنى الإباحة كأو قد قال به كثير من النحويين كما نقلنا ذلك والله أعلم.

المسألة الثَّانية: (نسب القول بنيابة أل عن الضمير المضاف إليه إلى الزمخشري)

ذكر المصنِّف أنَّ الكوفيين وبعض البصريين أجازوا نيابة (أل) عن الضَّمير المضاف إليه، وخرَّجوا على ذلك ﴿ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾[7]، ومررت برجل حسن الوجْه، وضرب زيد الظهر والبطن إذا رفع الوجه والظهر والبطن، والمانعون يقدِّرون هي المأوى له، والوجْه منْه والظهر والبطن منْه، وقيَّد ابن مالكٍ الجواز بغير الصِّلة وقال الزَّمخشريُّ[8] في ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾[9]، إنَّ الأصل أسماء

(1) ينظر: مفاتيح الغيب 57/ 20.
(2) سورة النحل: 68.
(3) ينظر: تفسير السمعاني 185/ 3.
(4) سورة النحل: 68.
(5) ينظر: تفسير الثعلبي 28/ 6.
(6) ينظر: الكشاف 567/ 2.
(7) سورة النازعات: 41.
(8) ينظر: شرح المزج 80/ 1.
(9) سورة البقرة: 31.

المسمَّيات، وقال أبو شامة[1]، في قوله[2]:

بَدَأْتُ بِبِسْمِ اللهِ فِيْ النَّظْمِ أَوَّلاً
تَبَارَكَ رَحْمَانًا رَحِيْمًا وَمَوْئِلا

إنَّ الأصل في نظْمي فجوَّزا نيابتها عن الظَّاهر وضمير الحاضر والمعروف من كلامهم إنَّما التَّمثيل بغير الغائب[3].

ذكر الزمخشري في تعليقه عن قوله تعالى: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾[4]، أي: أسماء المسميات، فحذف المضاف إليه لكونه معلوماً مدلولاً عليه بذكر الأسماء، لأنَّ الاسم لا بدَّ له من مسمى ، وعوض منه اللام كقوله: ﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ ﴾[5]، فإن قلت: هلا زعمت أنَّه حذف المضاف وأقيم المضاف إلي مقامه، وأنَّ الأصل: وعلَّم آدم مسميات الأسماء؟ قلت: لأنَّ التعليم وجب تعليقه بالأسماء لا بالمسمَّيات[6].

وهنا لم يبين الزَّمخشري أهو ممن يقول بنيابة (أل) عن الضمير المضاف إليه لكون عبارته تحتمل ما نسبه إليه المصنف.

وفي حديثه عن قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾[7]، نص الزمخشري على نفي ما نسبه إليه المصنِّف من القول بنيابة (أل) عن الضمير فذكر أنَّ المعنى: فإنَّ الجحيم مأواه، كما تقول للرجل: غضَّ الطرف، تريد: طرفك، وليس الألف واللام بدلاً من الإضافة، ولكن لَّما عُلم أنَّ الطَّاغي هو صاحب المأوى، وأنَّه لا يغضُّ الرَّجل طرف غيره: تركت الإضافة؛ ودخول حرف التعريف في المأوى والطرف للتعريف، لأنَّهما معروفان[8].

اختُلف في نيابة (أل) عن الضَّمير المضاف إليه فمنعه أكثرُ البصريين وجوَّزه الكوفيَّة وبعضُ البصريين، وكثير من المتأخرين وخرَّجوا عليه قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾[9]، ومررت برجل حسن الوجه، والمانعون قدَّروا له: منه، وقيَّد ابن مالك الجوازَ بغير الصَّلة، وقال أبو شامة في قوله بدأت ببسم الله في النَّظم: إنَّ الأصْل في نظمي فجوَّز إنابتها عن ضمير المتكلِّم[10].

ذكر المراديُّ أنَّ (أل) تكون عوضًا من الضَّمير، هذا القسم قال به الكوفيون، وتبعهم ابنُ مالك، ومنْ أمثلته قوله تعالى: ﴿ جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ ﴾[11]، وقوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾[12]، أي: أبوابها، وهي مأواه، ومذهب أكثر البصريين أنَّ الضَّمير في ذلك محذوف والتَّقدير: مفتَّحة لهم الأبواب منْها، أو لها، وهي المأوى له، وكذلك يقولون في نحو: مررت برجل حسنِ الوجْه، أي:

(1) هو أبو شامة المقدسي عبدالرحمن بن اسماعيل بن ابراهيم بن عثمان المقدسي فقيه شافعي ومحدث مؤرخ ولد بدمشق سنة 599هـ اتقن علم الفقه وأصوله كما ألف بعلوم العربية توفي سنة 665هـ ينظر: طبقات الحفاظ للسيوطي 510، وينظر: المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي 164/ 7، وينظر: المعين في طبقات المحدثين 212.

(2) البيت مطلع قصدة الامام الشَّاطبي في القراءات ينظر: متن الشاطبية حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع 1/ 1.

(3) ينظر: مغني اللبيب 77 ، 78.

(4) سورة البقرة: 31.

(5) سورة مريم 4.

(6) ينظر الكشاف 698/ 1.

(7) سورة النازعات: 41.

(8) ينظر الكشاف 80/ 1.

(9) سورة النازعات: 41.

(10) ينظر: همع الهواع في شرح جمع الجوامع202/ 1.

(11) سورة ص: 50.

(12) سورة النازعات: 41.

منه، أو له[1].

قال الفراء: العرب تُدخل الألف واللام اللَّتين للتَّعريف على الاسم فيقومان مقام الإضافة كقول الله جلَّ وعز: ﴿ فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾[2]، أي: الجحيم مأواه، وكذلك قوله: ﴿ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾[3]، أي: فإن الجنة مأواه وقال الزَّجاج: معناه أنَّ الجنَّة هي المأوى له[4].

ذكر الأشموني أنَّ الصحيح في مثل ذلك أنَّ الضمير محذوف، أي: هي المأوى له، وإلا لزم جوازُ نحو زيد الأب قائمٌ وهو فاسد[5].

ذكر محمد الأمير أنَّ السَّعد حمل كلام الزَّمخشريِّ على بيان المعنى من (أل) العهديَّة فالمراد الأسماء المعهودة وهي أسماء المسمَّيات فالمسمَّيات في ضمنها من غير أن تنوب (أل) عن المضاف إليه وذلك أنَّه صرَّح بامتناعه في قوله تعالى[6]: ﴿ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾[7].

تقرير المسألة: تبيَّن لي منْ بحث المسألة أنَّ المصنِّف لم يتبين في نسبة القول بجواز نيابة (أل) عن الضَّمير المضاف إليه للزَّمخشريِّ؛ من جهة أنَّ المصنِّف لم يثبت ذلك كما ذكر ذلك محمد الأمير أنَّ الظَّاهر خلاف ذلك حيث صرَّح في آية قوله: ﴿ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾[8]، بامتناع ذلك فينبغي أنْ يحمل كلامه في قوله تعالى: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾[9]، على المنع؛ لأنَّ كلامه عليها يحتمل وكلامه في الآية قبلها لا يحتمل إلا وجه المنْع والله أعلم.

المسألة الثَّالثة: (نسب المصنِّف إلى الزمخشري القول بنصب إذا الفجائيَّة على الظرفية الزمانية)

ذكر المصنِّف أنَّ (إذا) الفجائيَّة حرف عند الأخفش وظرف مكان عند المبرِّد وظرف زمان عند الزَّجاج، واختار الأوَّل ابن مالك والثَّاني ابن عصفور، والثَّالث الزَّمخشري، وزعم أنَّ عاملها فعل مقدَّر مشتقٌّ من لفظ المفاجأة، قال في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾[10]، التَّقدير: ثمَّ إذا دعاكم فاجأتم الخروج في ذلك الوقت ولا يعرف هذا لغيره[11].

ذكر الزمخشري في تعليقه على هذه الآية أنَّه إن قلت: ما الفرق بين إذا وإذا؟ قلت: الأولى للشَّرط، والثَّانية للمفاجأة، وهي تنوب مناب الفاء في جواب الشَّرط[12].

وفي شرح التَّصريح ذكر أنَّ (إذا) هذه هي الفجائيَّة، وقد تقع في المجازاة سادَّة مسدَّ الفاء، فإذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء فيتأكَّد، ولو قيل: هي شاخصة، أو فهي شاخصة، كان سديدًا[13].

ذكر الصَّبان أنَّ من أحسن ما استدلَّ به المصنِّف على حرفيَّتها أنَّها وردتْ رابطةً لجواب الشَّرط نحو: ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾[14]، فلو كانتْ ظرْفاً للزم اقتران الجملة الجوابيَّة في مثل ذلك بالفاء؛ لأنَّها اسميَّة وقال جماعة: هي

(1) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني 33أ وينظر: شرح المعلقات التسع للشيباني ص51.
(2) سورة النازعات: 39.
(3) سورة النازعات: 41.
(4) تهذيب اللغة للأزهري 462/ 4.
(5) ينظر: شرح الأشموني 94/ 1.
(6) سورة النازعات: 41.
(7) ينظر: حاشية الأمير: 46/ 1.
(8) سورة النازعات: 41.
(9) سورة البقرة: 31.
(10) سورة الروم: 25.
(11) ينظر: مغني اللبيب 120 ، 121.
(12) ينظر: الكشاف 481/ 3.
(13) ينظر: شرح التصريح 407/ 2.
(14) سورة الروم: 25.

ظرف زمان والتَّقدير في خرجت فإذا زيد: خرجت ففي الوقت زيد، أي: حضوره إذْ لا يخبر بالزَّمان عن الجثَّة، هذا إنْ قدِّرتْ خبراً فإنْ قدِّرتْ متعلِّقة بخبر محذوف، أي: ففي الوقت زيد حاضر كما هي متعلِّقة بالخبر المذكور في: خرجت فإذا زيد حاضر فلا إشكال في الإخبار، ومقتضاه أنْ لا تكون (إذا) مضافة للجملة؛ إذْ لا يعمل شيء من المضاف إليه في المضاف وهو خلاف المقرَّر في (إذا) الظَّرفية، ولك أنْ تجعل التَّقدير: فحضور زيد أو فزيد حاضر في زمن خرجت، فتكون الإضافة إلى جملة مقدرة[1].

علَّق الرضي على هذه الآية فذكر أنَّ (إذا) الأولى زمانيَّة، والثَّانية للمفاجأة، في مكان الفاء، كما يجيء في باب الشَّرط، قوله: (وقد تقع للمفاجأة، فيلزم المبتدأ بعدها)، وقد ذكرنا الخلاف في (إذا) المفاجأة في باب المبتدأ وأنَّ الأقرب كونها حرفًا، فلا محلَّ لها، والتي تقع جوابًا للشَّرط للمفاجأة، كما يجيء في حروف الجزم، والكوفيون يجوِّزون نحو: خرجت فإذا زيد القائم بنصب القائم، على أنَّ (زيدًا) مرفوع بالظَّرف، كما في نحو: في الدار زيد؛ لأنَّ (إذا) المفاجأة عندهم ظرف مكانٍ، أمَّا نصب القائم، فقالوا: لأنَّ (إذا) المفاجأة، تدل على معنى (وجدت) فتعمل عمله؛ لأن معنى مفاجأتك الشَّيءَ: وجدانك له فجأة، فالتَّقدير: خرجت فوجدت زيدًا القائمَ، والقائم ثاني مفعولَيه[2].

تقرير المسألة: تبيَّن لي منْ بحث المسألة أنَّ (إذا) هذه اختلفتْ كلمة النُّحاة فيها بين قائل بحرفيَّتها وبين كونها اسمًا للزَّمان والمكان، وقد تبين أنَّ القول بظرفيتها مشهور عند الكوفيين وما أورده المصنِّف من أنَّ عاملها مشتقٌّ من معناها وهو (المفاجأة) ونسب هذا للزَّمخشري منفرداً فلم أجد ذلك عند الزمخشري والله أعلم.

المسألة الرابعة: (نسب إلى الزمخشري الوهم في تجويز كون الضمير يعطف عليه عطف بيان)

ذكر المصنِّف أنَّه لا يصحُّ أن تكون (أن) في قوله تعالى: ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ﴾[3]، مصدريَّة وهي وصلتها عطف بيان على (الهاء) في (به) ولا بدلاً منْ (ما)، أمَّا الأوَّل فلأنَّ عطْفَ البيان في الجوامد بمنزلة النَّعت في المشْتقات، فكما أنَّ الضَّمير لا يُنْعت كذلك لا يعطفُ عليه بيان، ووهم الزمخشريُّ[4]، فأجاز ذلك ذهولاً عن هذه النُّكتة، وممَّن نصَّ عليها من المتأخِّرين أبو محمد ابن السيِّد[5]، وابن مالك[6]، والقياس معهما [7].

ذكر الزمخشري (أن) في قوله: ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ﴾[8]، إنْ جعلتها مفسِّرة لم يكن لها بدّ من مفسَّر، والمفسَّر إمَّا فعل القول وإمَّا فعل الأمر، وكلاهما لا وجه له، أمَّا فعل القول فيحكى بعده الكلام من غير أنْ يتوسط بينهما حرف التَّفسير، لا تقول : ما قلت لهم إلا أن اعبدوا الله، ولكن: ما قلت لهم إلا اعبدوا الله، وأمَّا فعل الأمر، فمسند إلى ضمير الله (عزَّ وجلَّ)

(1) ينظر: حاشية الصبان 1061.

(2) ينظر: شرح الرضي على الكافية 194/ 3 ، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك 214/ 2.

(3) سورة المادة: 117.

(4) ينظر: الكشاف 727/ 1.

(5) هو أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي نسبة إلى مدينة بطليوس ولد فيها وهي من أهم حواضر الأندلس عام 444هـ وتوفي سنة 521هـ، ينظر: البداية والنهاية 198/ 12.

(6) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك 1193/ 3.

(7) ينظر: مغني اللبيب 49.

(8) سورة المادة: 117.

فلو فسَّرته بـ (اعبدوا الله ربي وربكم) لم يستقم؛ لأنَّ الله (تعالى) لا يقول: اعبدوا الله ربي وربكم، وإنْ جعلتها موصولة بالفعل لم تخل من أنْ تكون بدلاً من ما أمرتني به، أو من الهاء في به ، وكلاهما غير مستقيم: لأن البدل هو الذي يقوم مقام المبدل منه، ولا يقال: ما قلت لهم إلا أن اعبدوا الله ، بمعنى ما قلت لهم إلا عبادته؛ لأن العبادة لا تقال، وكذلك إذا جعلته بدلاً من الهاء لأنك لو أقمت (أن اعبدوا الله) مقام الهاء، فقلت : إلا ما أمرتني بأن اعبدوا الله، لم يصح، لبقاء الموصول بغير راجع إليه من صلته . فإن قلت : فكيف يصنع؟ قلت : يحمل فعل القول على معناه؛ لأن معنى (ما قلت لهم إلا ما أمرتني به). ما أمرتهم إلا بما أمرتني به ، حتى يستقيم تفسيره بأن اعبدوا الله ربي وربكم. ويجوز أن تكون (أن) موصولة عطف بيان للهاء لا بدلاً[1].

ذكر سيبويه في باب ما تكون فيه (أن) بمنزلة (أي) وذلك قوله (عزَّ وجل): ﴿ وَٱنطَلَقَ ٱلۡمَلَأُ مِنۡهُمۡ أَنِ ٱمۡشُواْ ﴾ أنَّ الخليل زعم أنَّه بمنزلة (أي)؛ لأنَّك إذا قلت: انطلق بنو فلان أن امشوا، فأنت لا تريد أن تخبر أنَّهم انطلقوا بالمشي، ومثل ذلك قوله : ﴿ مَا قُلۡتُ لَهُمۡ إِلَّا مَآ أَمَرۡتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمۡ ﴾[2]، وهذا تفسير الخليل. ومثل هذا في القرآن كثير[3].

وعند الرضي يجوز أن تكون في قوله تعالى: ﴿ مَا قُلۡتُ لَهُمۡ إِلَّا مَآ أَمَرۡتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمۡ ﴾[4]، مصدرية فتكون بدلا من (ما) أو من الهاء في (به)، أو خبر مبتدأ محذوف، أي: هو أن اعبدوا، وأنْ تكون مفسرة[5].

وفي أمالي ابن الشجري ﴿ مَا قُلۡتُ لَهُمۡ إِلَّا مَآ أَمَرۡتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمۡ ﴾[6]، قوله: (أنِ اعبدوا الله) في موضع نصب على البدل من قوله: (ما أمرتني به) ويجوز أن تكون (أنْ) ههنا مفسرة بمعنى (أيْ) فلا يكون لها موضع من الإعراب[7].

ذكر السَّفاقسي أنَّ عطف البيان وإنْ كان في الأعلام أكثر كما ذكره لكن لا يمتنع ما جوَّزه الزَّمخشريُّ في غيرها[8].

تقرير المسالة: تبين لي أنَّ ما نسبه المصنَّف من وهم إلى الزمخشري من إجازته أن تكون (أن) عطف بيان من الضمير قد لا يتَّجه؛ من جهة أنَّ الزمخشري لم ينفرد بهذا القول أو أنَّه لم يعتبر هذا الضابط الذي ذكره المصنِّف فليس هو من الضوابط التي هي محل اتِّفاق حتى نستطيع أن نقول إنَّ الزمخشري قد فاته ذلك كما أشار البدر الدماميني[9]. فذكر أنَّ ما ينزَّل منزلة الشَّيء لا يلزم أنْ تثبت جميع أحكامه له؛ ألا ترى أنَّ المنادى المفرد المبنيَّ ينزَّل منزلة الضَّمير؛ ولذلك بنِيَ، والضَّمير لا يُنْعت مطلقًا على المشهور، ومع ذلك لا يمتنع نعت المنادى عند الجمهور.

المسألة الخامسة: (نسب إلى الزَّمخشري القول بإفادة أنَّما المفتوحة الحصر لكونها فرع المكسوة)

ذكر المصنِّف أنَّ (أنَّ) المفتوحة المشدَّدة على وجهين: أحدهما: أن تكون حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر، والأصحُّ أنَّها فرعُ المكسورة، ومِنْ هنا صحَّ للزَّمخشريِّ[10]، أن يدَّعيَ أنَّ (أنَّما)

(1) ينظر: الكشاف 85/ 2.
(2) سورة المادة: 117.
(3) ينظر: الكتاب 210.
(4) سورة المادة: 117.
(5) ينظر: شرح الرضي على الكافية 36/ 4.
(6) سورة المادة: 117.
(7) ينظر: أمالي ابن الشجري 55/ 1.
(8) ينظر: المصنَف من الكلام على مغني ابن هشام 66/ 1.
(9) ينظر: شرح المزج 203/ 1، 204.
(10) ينظر: الكشاف 793.

بالفتْح تفيد الحصْر كإنَّما[1].

علَّق الدَّماميني على ذلك فذكر أنَّ **فيه نظراً**؛ إذ لا يلزم من كونها فرعًا إفادتها للحصر منْ حيث إنَّ الفرع لا يستلزم مساواته للأصل في جميع أحكامه، نعم الموجب للحصر في إنَّما بالكسر عند القائل به قائم في أنَّما بالفتح، فمن قال: سبب إفادة الحصر تضمُّنها معنى (ما) و(إلا)، قال بذلك في أنَّما بالفتح؛ لوجود هذا السَّبب فيها، ومن قال: السَّبب اجتماع حرفي توكيد، قال به في أنَّما أيضاً كذلك، وأمَّا أنَّ السَّبب في جعل أنَّما بالفتْح للحصْر كون (أنَّ) المفتوحة فرعًا عن (إنَّ) المكسورة فوجْهٌ مخدوشٌ كما مرَّ[2].

ذكر الزَّمخشري أنَّ (إنَّما) لقصر الحكم على شيء، أو لقصر الشَّيء على حكم، كقولك: إنَّما زيد قائم، وإنَّما يقوم زيد، وقد اجتمع المثالان في قوله: ﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾[3]؛ لأنَّ {إنَّما يوحى إلَيَّ} مع فاعله ، بمنزلة: إنَّما يقوم زيد، و {أنَّما إلهكم إله واحد} بمنزلة: إنَّما زيد قائم، وفائدة اجتماعهما: الدَّلالة على أنَّ الوحي إلى رسول الله ﷺ مقصور على استئثار الله بالوحدانية[4].

ذكر أبو حيَّان أنَّ ما ذكره الزَّمخشريِّ في (إنَّما) منْ كونها لقصر ما ذكر فهو مبني على (إنَّما) للحصر وقد قرَّرنا أنَّها لا تكون للحصْر، وإنَّما هي مع (إنَّ) كهي مع كأنَّ ومع لعلَّ، فكما أنَّها لا تفيد الحصر في التَّشبيه ولا الحصر في التَّرجي فكذلك لا تفيده مع (أنَّ)، وأمَّا جعله (أنَّما) المفتوحة الهمزة مثل مكسورتها يدلُّ على القصْر، فلا نعلم الخلاف إلا في (إنَّما) بالكسْر، وأمَّا بالفتْح فحرف مصدريٌّ ينسبك مع ما بعدها مصدر، فالجملة بعدها ليستْ جملة مستقلَّة، ولو كانتْ (إنَّما) دالة على الحصْر لزم أنْ يقال: إنَّه لمْ يوحَ إليْه شيءٌ إلا التَّوحيد؛ وذلك لا يصحُّ الحصر فيه؛ إذ قد أوحى له أشياء غير التَّوحيد وفي الآية دليل على تظافر المنقول للمعقول وأنَّ النَّقل أحد طريقي التَّوحيد[5].

علَّق السُّبكي بعد أن أورد كلام الزمخشريِّ فذكر أنَّ هذا صريح في أنَّ (أنَّما) بالفتْح للحصر، وبه صرَّح التَّنوخي فى كتاب (الأقصى القريب) ونقله الطِّيبى أيضا، وأنَّه يقال: إنَّ كلَّ ما أوجب أنَّ (إنَّما) بالكسر للحصر أوجب أنَّ (أنَّما) بالفتح للحصر، وفيه نظر، والشَّيخ أبو حيان ردَّ على الزمخشريِّ ما زعمه من أنَّ أنَّما المفتوحة للحصر، وقال: يلزم انحصار الوحي في الوحدانية، وأجيب عنه بأنَّه حصر مجازي باعتبار المقام، قلت: وجواب آخر، وهو أنَّ هذا لازم سواء أكانت أنَّما المفتوحة للحصر أم لا؛ لأنَّ هذا الإلزام جاء من إنَّما، ولو قلت: إنَّما يوحى وحدانية الله (تعالى) لزم ذلك، وإنَّما الذى أوقع الشَّيخ في هذا السؤال قول الزمخشري: وفائدة اجتماعهما الدلالة على أنَّ الوحى مقصور على الوحدانية، فأفهم أنَّ هذا القصر نشأ عن كونهما معا للحصر، وليس كما قال[6].

تقرير المسألة: تبيَّن لي من بحث المسألة أنَّ الزَّمخشري لم ينصَّ على ما ذكره المصنِّف من سبب دلالة (أنَّما) المفتوحة على الحصر لكونها فرع المكسورة إذ لا يلزم أن يساوي الفرع الأصل في جميع أحكامه كما أشار إلى ذلك البدر الدَّماميني في شرحه[7].

(1) ينظر: مغني اللبيب 59.
(2) ينظر: شرح المزج 237/ 1.
(3) سورة الأنبياء: 108.
(4) ينظر: الكشاف 468/ 4.
(5) ينظر: البحر المحيط في التفسير 473/ 7.
(6) ينظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح 407/ 1.
(7) ينظر: شرح المزج 237/ 1.

خاتمة

1- إنَّ العالم مهما بلغ مرتبة في العلم فلا عصمة له فمن المعلوم أنَّ كتاب مغني اللبيب لابن هشام يعدُّ عصارة فكر ابن هشام اللغوي إذ فرغ من تأليفه في آخر عمره إلا أنَّه مهما بلغ من الكمال فلا يخلو من سهو وخطأ ونقصان.

2- تبين لي أنَّ كثيرا من الآراء التي ينسبها ابن هشام إلى أصحابها تحتاج إلى نظر وبحث سواء من جهة القول أو من جهة فهمه على ظاهرها فمن غير التثبت والرجوع إلى غيرها من الأقوال التي قد تعرب وتشير عن مذهب العالم في هذه المسألة لا يصح الحكم بمجرد الفهم ظاهرا.

3- تبين لي أنَّ ما نسبه ابن هشام للزمخشري في هذه المسائل لم يوفق في ذلك؛ من جهة أنَّه لا يكفي في النقل عن أحد اللغويين حكما ما بمجرَّد أنَّ ذلك مشهور عنه بل لا بد من الرجوع إلى كتبه ولا كفي قول واحد فقد يقول العالم قولا لا يصرح فيه بما يذهب أو يشير إشارة ثم يوضح في موضع آخر بما يذهب إليه فالواجب على من ينقل عنه أن يأخذ بما صرَّح به ولا يكتفي بالإشارات أو بما يفهمه من ظاهر النصوص.

4- لا شكَّ أنَّ كثيرا من المصنِّفين يتعمدون ذكر كبار اللغويين في مصنَّفاتهم ويذهبون إلى تفنيد أقوالهم أو الردِّ عليهم ما أمكن؛ لأن ذلك باعث على إثارة النظر بما يكتبون ويصنفون.

5- إنَّ تتبُّع كل قول للزَّمخشريِّ حتى من ابن هشام لشاهد على علوِّ كعب الزمخشريِّ وأنَّ كتبه وآراءه بمثابة مصادر ينهل منها حتى كبار اللغويين.

6- إنَّ قواعد اللغة العربية مرنة قابلة للرأي وما يخالف الرأي الأول لأنَّ النحو عبارة عن معاني فما يظهر لهذا العالم من معنى يبني عليه إعرابه ويظهر لعالم آخر غير ذلك المعنى مع أنَّ التَّركيب واحد فيخالف الثاني ما ذهب إليه العالم الأول وهذا سرٌّ من أسرار جمال النحو العربي.

7- إنَّ اتفاق طائفة من العلماء على حكم من الأحكام ليس بحجة على من يخالف هذا الاتفاق لا سيَّما إذا كان من عالم.

المصادر والمراجع

أوَّلًا: القرآن الكريم.

ثانيًا: المطبوعات:

- **أمالي ابن الشجري**: أبو السعادات علي بن حمزة العلوي ابن الشجري (ت: 542هـ) تحقيق: محمود الطناحي، القاهرة، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، ط1، 1992م.

- **الإيضاح في علوم البلاغة**: أبو عبد الله، محمد بن عبد الرحمن القزويني، (ت: 739هـ) بيروت، دار الكتب العلمية، (بلا. ت).

- **البحر المحيط في التفسير**، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت 745هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر - بيروت- 1420هـ.

- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، المؤلف: أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (المتوفى: 427هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى 1422، هـ - 2002 م.

- تفسير القرآن، أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزى السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (المتوفى: 489هـ)، المحقق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم،

الناشر: دار الوطن، الرياض - السعودية، الطبعة: الأولى، 1418هـ- 1997م.

- **تهذيب اللغة**، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي (ت 370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - الطبعة الأولى، 2001م.

- **الجنى الداني في حروف المعاني**: الحسن بن قاسم، المرادي (ت: 749هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ط2، 1988م.

- **حاشية الأمير**، لمحمد بن محمد بن أحمد بن عبدالقادر السيباوي الأزهري، المتوفَّى سنة 1232هـ، دار إحياء الكتب العربية.

- **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**: محمد بن علي الصبان، (ت: 1206هـ)، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، (بلا. ت).

الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، مطبعة دائرة المصارف العثمانية بحيدر آباد، الهند، ط2، سنة 1392هـ-1972م.

- **شرح الأشموني لألفية ابن مالك**: أبو الحسن، علي بن محمد بن عيسى الأشموني، (ت: نحو 900هـ) القاهرة، دار إحياء الكتب العربية (بلا. ت).

- **شرح تسهيل الفوائد**، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت672هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد - د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، 1410هـ - 1990م.

- **شرح الرضي على الكافية**، لرضي الدين الأستراباذي (ت 686هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن، 1398هـ - 1978م، جامعة قاريونس (ب، ط).

- **شرح الدَّماميني على مغني اللبيب المسمَّى المزج**، تصنيف العلامة بدر الدين محمد بن أبي بكر الدَّماميني المتوفَّى سنة 827هـ، وعليه تعليقات الامام تقي الدين احمد بن محمد الشمني المتوفى سنة 872هـ، تحقيق: محمد السيِّد عثمان، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان-دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، الطَّبعة: الأولى لونانو سنة 1433هـ- 2012م.

- **شرح شافية ابن الحاجب**: محمد بن الحسن الأستراباذي، الرضي (ت: 686هـ)، تحقيق: محمد نور حسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلمية، 1982م.

- **شرح كافية ابن الحاجب**: محمد بن الحسن الاستراباذي، الرضي (ت: 686هـ)، تحقيق: إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1998م.

- **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، (ت 395هـ)، الناشر: محمد علي بيضون - دار الكتب العلمية- بيروت- 1418هـ - 1997م.

- **طبقات الحفاظ**، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1403هـ.

- **طبقات الشافعية الكبرى**، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: 771هـ)، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد

الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، 1413هـ.

- **عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح**، أحمد بن علي بن عبد الكافي، أبو حامد، بهاء الدين السبكي (المتوفى: 773 هـ)، المحقق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1423 هـ - 2003 م.

- **كتاب سيبويه**: أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت: 180هـ) تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط3، 1988م.

- **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**: جار الله أبو القاسم، محمود بن عمر الزمخشري (ت: 538هـ)، تحقيق: محمد مرسي عامر، القاهرة، دار المصحف، ط2، 1977م.

- **متن الشاطبية = حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع**، القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الرعيني، أبو محمد الشاطبي (المتوفى: 590هـ)، المحقق: محمد تميم الزعبي، الناشر: مكتبة دار الهدى ودار الغوثاني للدراسات القرآنية، الطبعة: الرابعة، 1426 هـ - 2005 م.

- **المصنَّف من الكلام على مغني ابن هشام**، للإمام تقي الدين أحمد بن محمد الشُّمنِّي، النَّاشر مكتبة الأعيان، الطَّبعة الأولى، 1427هـ- 2006م.

- **المعين في طبقات المحدثين**، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، المحقق: د. همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: دار الفرقان - عمان - الأردن، الطبعة: الأولى، 1404هـ.

- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**: عبد الله بن يوسف، بن هشام (ت: 761هـ)، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، مراجعة: سعيد الأفغاني، بيروت، دار الفكر، ط5 1985م.

- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**: عبد الله بن يوسف، بن هشام (ت: 761هـ)، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، مراجعة: سعيد الأفغاني، بيروت، دار الفكر للطِّباعة والنشر والتَّوزيع، الطَّبعة الأولى: دمشق 1964م، الطبعة الثَّانية: بيروت 1969م، الطَّبعة الثَّالثة: بيروت 1972م، الطبعة الخامسة: بيروت 1979م.

- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**: عبد الله بن يوسف، بن هشام (ت: 761هـ)، وبهامشه حاشية الشَّيخ محمَّد الأمير، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

- **مفاتيح الغيب = التفسير الكبير**، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: 606هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة - 1420هـ.

- **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (المتوفى: 874هـ)، الناشر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.

- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**: جلال الدين،عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت: 911هـ) تحقيق: أحمد شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1998م.

- **الوافي بالوفيَّات**، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصَّفدي (المتوفى: 764هـ)، المحقِّق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، النَّاشر: دار إحياء التراث - بيروت، عام النشر:1420هـ- 2000م.